



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 5/محرم/1429هـ الموافق 13/1/2008 برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد باهتان ومحمد صائب التقيشدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسن أبو الستمن المكونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:  
المميز/5 سمية عماد فاضل - وكيلها المحامي مفيد الجابري  
المميز عليه / السيد وزير التربية / إشالة لوفيلته

#### الاعتام:

ادعى وكيل المدعية أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ 6/11/2007 بأن موكلته سبق أن أتت الامتحان النهائي للعام (2006-2007) وعند ظهور نتائج الامتحانات تبين أنها راسية في جميع الشروس بسبب وجود (تقصاصة مثزلة) في دفترها الامتحاني فسي مادة الإحياء . عليه والأصياب الواردة في عريضة الدعوى طلب وكيل المدعية الحكم بإلغاء قرار اللجنة الدائمة للامتحانات العامة وإلزامهم بإعادة تصحيح الدفتر العائد لها في مادة الإحياء . وبعد إجراء المرافعة وسماع دعوى المدعية ، أصدرت المحكمة قرارها المرقم 81/قضاء إداري/2007 في 9/12/2007 برد دعوى المدعية سمية عماد فاضل وأعدم قناعة المميزة بالقرار المنقور لفاً لقد بادرت إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحقتها المؤرخة في 13/12/2007 .

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون وان الاعتراضات التمييزية غير واردة ذلك لان الفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (7) من قانون مجلس شورى الدولة رقم



(٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل قد حددت اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دولر الدولة والقطاع الاشرافي التي لم يعين مرجع للطعن فيها . وحيث ان المادة (٣٨) من قانون وزارة الكربية رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨ قد نصت على ان (لاستمع للمحاكم الدعوى التي تقام على الوزارة او الدوائر التابعة لها او المدارس والمعاهد في كل ما يتعلق بالقبول والانتقال او الامتحانات او العقوبات الانضباطية التي تفرض على التلاميذ والطلاب بسبب الرسوب أو غيره . ويكون للوزارة والدوائر التابعة لها كل حسب اختصاصه حق البت في الشكاوي التي تنشأ عن هذه الأمور وتحدد بتعليمات يصدرها الوزير حول التظلم والجهات التي تملك حق البت فيه ) وبذا فقد وجد مرجع للطعن بالقرارات التي تصدر بمناسبة الاعتراض على النتائج الامتحانية وهذا يعول دون إقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، وحيث أن المحكمة ردت الدعوى فيكون قرارها ملغين التصديق عليه فسرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل المميزة رسم التمييز وصدر القرار بالاتساق في ٥/بهرم/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/١/١٣ م .

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
طارق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه كجند

العضو  
اكرم احمد بايان

العضو  
محمد صائب التقشيدني

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شعشون فنن كوركيس

العضو  
حسن أبو النعمان